الباب الأول

رؤية البشري للتجربة الديمقراطية المصرية في عصر الاستعمار الإنجليزى

تمهيد :

طرح البشري رؤيته لمفهوم الديمقراطية في سياق حركي من خلال التطبيق العملي للمفهوم، وذلك في إطار الحركة الوطنية المصرية، وقد افترض أن هناك تلازم بين الحركتين : "الديمقراطية" و "الوطنية"، منذ ورود المفهوم مع وصول بعثات محمد علي من فرنسا في العصر الحديث، والبدء في أول تجربة لتطبيقه في عصر الخديوي إسماعيل .

لما كان "البشري" قد تبنَّى "النموذج الديمقراطي الليبرالي" في مفهومه الغربي – سواء قيم ومبادئ أو آليات وإجراءات – واعتبره النموذج المعياري للديمقراطية، الذي تقاس عليه أي تجربة ديمقراطية تمت على أرض الواقع، فإنه يكون كل ما طرحه البشري من أفكار وأطروحات - مستخلصة من التجربة الديمقراطية المصرية، كإضافة للخبرة المصرية - جاءت نتيجة عمليات التحليل والنقد في إطار القياس على النموذج الديمقراطي الليبرالي . وانطلاقاً من منهجنا في هذا البحث، فإننا سنكون معنيِّين أساساً بدراسة رؤية "البشري" للديمقراطية من الناحية الفكرية الحركية، دون التعرض للناحية التاريخية ؛ إلا بالقدر الذي يُمكِّننا من تحليل ودراسة الأفكار والاجتهادات التي تناولها "البشري" بشأن الديمقراطية موضوع البحث .

ونظراً لأن ما قدمه البشري من أفكار واجتهادات بشأن الديمقراطية أكبر بكثير من أن تسعها رسالة واحدة فإننا سنقتصر على أهم النقاط – من وجهة نظر الباحث – مع الأخذ في الاعتبار أن هذا البحث مجرد إطلالة على فكر البشري في هذا الموضوع . وسوف نقسم هذا الباب إلى مبحث تمهيدى وفصلان :

- المبحث التمهيدى : التكوين الفكري للبشري بشأن الديمقراطية
- الفصل الأول : السياق المحيط وفحوى خطاب البشري بشأن الديمقراطية .
- الفصل الثانى : تقويم رؤية البشرى بشأن الديمقراطية فى عهد الإستعمار .

المبحث التمهيدى

التكوين الفكري للبشري بشأن الديمقراطية

يتفاعل المفكر أو المثقف – بما يحمله من ثقافة ومبادئ وقيم ومثل عليا، وبما يعتنقه لأيديولوجية معينة – مع الواقع، سواء كان هو الواقع الآني الذي يعيشه، أو واقع تاريخي يدرسه ويحلله ويعيش كل أحداثه التاريخية، ليستنتج من هذا التفاعل وهذه الدراسة :"مفاهيم وأفكار" ، هي خلاصة هذه الدراسة وهذا التفاعل، ونستطيع أن نقسم " السياق الخاص بالبشرى" إلى نقاط ثلاثة :

- الأولى : الإطار المفاهيمي .
- الثانية : مصادر التكوين الفكري والثقافي للبشري .
- الثالثة : المفاهيم والأفكار التي اعتنقها البشري بشأن الديمقراطية .

أولاً : الإطار المفاهيمي

يدور الإطار المفاهيمي لهذا البحث في عدة مفاهيم، تمثل الديمقراطية المفهوم الرئيسي، ثم مفاهيم "الدستور" و"النظام الديمقراطي" و"الأحزاب"، باعتبارها من المفاهيم الفرعية للديمقراطية . وهى كالآتي :

- مفهوم الديمقراطية :

طبقاً لما ورد في معجم المصطلحات السياسية : هي الحكم بواسطة الشعب كله وليس عن طريق أي قسم منه أو طبقة داخله .

ونظرية الديمقراطية تثير الكثير من الخلافات ؛ وذلك لصعوبة الاتفاق على من هو الشعب، وكذلك لصعوبة الاتفاق على أي أفعال الحكومة التي ينبغي أن تكون نابعة منه، وأيها على العكس من ذلك تكون مُعَبِّرة عن جماعة مصالح أو أي جماعة أخرى من المجتمع .

وهناك فرق بين "الديمقراطية المباشرة" و"الديمقراطية النيابية"، ففي "الديمقراطية المباشرة" : يشارك كل المواطنين في صنع القرار عن طريق التصويت مثلاً وقبول حكم الأغلبية ؛ أما في "الديمقراطية النيابية" : فإن الشعب يختار ممثلين له يكونون - نظرياً - مسئولين أمامه، ولكنهم في الواقع يمارسون الحكم بصورة مباشرة، وعادة دون الرجوع إلى الشعب .

وهناك اتفاق محدود حول ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع دستور لنظام يراد له أن يكون نظاماً ديمقراطياً، يرجع في الأساس إلى وجود معيارين متعارضين من الممكن توظيف أي منهما عند الحكم على القرار السياسي :

- المعيار الأول : من اتخذ القرار؟ وهذا يثير مشكلة الرغبة والإرادة الجماعية .
- المعيار الثاني : لمصلحة من اتخذ القرار ؟ وهذا يثير مشكلة الرفاهية والرغبات الاجتماعية .

ومن المألوف استخدام المعيار الأول في الغرب حيث تُعتبر الدولة "ديمقراطية" إذا كانت هناك وسيلة لإسناد كل قرار سياسي إلى الشعب . إما لأن الشعب يأخذ دوراً جوهرياً في صنعه، وإما لأن القرار يرتكز في النهاية على رضاه . أما المعيار الثاني فهو يستخدم عادة في الدول "الشيوعية"، ومن ثم فهذه الدول- "الشيوعية" - تعتبر القرار ديمقراطياً إذا كان يعمل على أو يأخذ في الاعتبار "تحقيق مصلحة الشعب" ؛ حتى وإن كان القرار يتخذ بواسطة حزب حاكم لا تتسع عضويته إلا لنسبة محدودة من الأفراد، ينظر إليهم باعتبارهم طليعة الطبقات ذات الأغلبية في المجتمع . وعندما تتسع المجتمعات فإنه يصبح من الصعب تطبيق الديمقراطية المباشرة، ويضحى السؤال المهم هو : ما الذي يجعل دستوراً ما ديمقراطياً ؟

للإجابة عن هذا السؤال، ظهرت نظرية الديمقراطية الدستورية الغربية، والتي كانت في بدايتها تعبيراً عن حق المواطن في أن يتظلم إلى الحاكم، والتي تحولت بالتدرج إلى نظرية للحكومة المحدودة بلجان ممثلة للشعب، والتي لا بد من موافقتها مسبقاً على أي قرار تشريعي أو تنفيذي . ومن المؤكد أن الحد من قدرة الحكومة على هذه الصورة ليس هو نفسه تحويل الحكم للشعب وذلك لأنه في الوقت الذي تعتبر فيه الانتخابات المنتظمة والاعتراف بحق التصويت لجميع المواطنين من السمات الأساسية للدستور الديمقراطي، فهما في الحقيقة لا يعبران إلا عن جانب من جوانب الحكومة التي قد تكون غير ديمقراطية في كل جوانبها الأخرى .

والدول الشيوعية التي كانت تبرر أشكال الحكومات الموجودة بها بالقول بأن: التجربة الديمقراطية لا تكون كاملة إلا إذا امتدت الطريقة الديمقراطية لصنع القرار إلى كل المؤسسات الداخلة في إطار الدولة، فالديمقراطية تعلن عن نفسها في ثلاثة مجالات : السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والديمقراطية البرجوازية لا تأخذ في اعتبارها إلا المجال الأول فقط، في حين أن المجالين الأخيرين هما على نفس القدر من الأهمية ويتطلبان سيطرة جماعية على وسائل الإنتاج "الديمقراطية الاقتصادية" وكذلك إلغاء الامتيازات الاجتماعية "الديمقراطية الاجتماعية". فديمقراطية الرأسمالية وفقاً لوجهة النظر الشيوعية – والتي توجد فقط في مجال السياسة – ما هي إلا حيلة تمنع ظهور الديمقراطية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والديمقراطية الحقيقية لا تتحقق إلا بتوافر ظروف ملائمة لها على

المستويات الأولية، وهذا يتطلب في رأي البعض وجود الديمقراطية الموجهة في المجال السياسي ([1]).

- **مفهوم الدستور :**

طبقاً لما ورد في معجم المصطلحات السياسية[2] : هو القانون والقواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تنظيم الدولة وممارسة الحكم فيها، والتي توضح سلطات الحكومة، فضلاً عن حقوق وواجبات المواطنين ويتخذ الدستور اليوم في تنظيم البلدان شكل وثيقة مكتوبة ومحددة، كما أن الدستور قد يتألف من مجموعة من الأعراف والتقاليد المصحوبة بسلسلة من التشريعات، كما يحدث في بريطانيا .

- **الغرض الأساسي من الدستور :**

هو تبيان سلطات الحكومة بالإشارة إلى ما يفترض أن تقوم به هذه الحكومة من ناحية مثل : "فرض الضرائب، وإقامة أو تصنيف البنوك الوطنية" . وما لا ينبغي أن تضطلع به من ناحية أخرى،"كحظرها لحرية الحديث والتعبير ومحاباتها لعقيدة دينية بعينها".

ومع ذلك، فإن الالتزام بتصنيف الدستور ليس أمراً له صفة الدوام . فالنظام الديكتاتوري - سواء كان عسكرياً، أو نظام حزب واحد، أو نظام لا حزبي - لا تقيده عادة نصوص دستورية . وحتى بالنسبة للأنظمة الديمقراطية، فإن الحكام قد يحاولون تجنب العمل بنصوص الدستور، وبالرغم من ذلك، تظل للدساتير - سواء مكتوبة أو عرفية - وظيفة تحديد الأسس العامة التي تُدار على أساسها شئون الدولة، سواء كانت هذه الدولة موحدة أو فيدرالية، رئاسية أو برلمانية، ذات مجلس تشريعي واحد أو ذات مجلسين ([3]) .

- **مفهوم النظام الديمقراطي :**

طبقاً لما ورد في معجم المصطلحات السياسية : هو ذلك النظام الذي يأخذ بالتعددية السياسية، ويجعل تمثيل الإرادة الشعبية شرطاً أساسياً لممارسة السلطة ودونما التجاء إلى العنف، ويحفظ للمواطنين قيمة المساواة التي يحرصون عليها بأبعادها : "القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية"، ويسود التسامح مع مختلف التيارات الفكرية ومختلف الأقليات الدينية والقومية . وينطوي تحت المسمى الديمقراطي حالياً العديد من أنظمة الحكم التي تختلف فيما بينها في المؤسسات

---

[1] د. علي الدين هلال وآخرون_ معجم المصطلحات السياسية – مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٤ . ص ١٢٢ _ ١٢٣ .

[2] نفس المرجع ص ٢٠٣ .

[3] نفس المرجع ص ٢٠٣ .

والهيئات، مثلما تختلف في أي الجوانب "السياسية والاجتماعية والاقتصادية" تتولى التشديد عليه ؛ لذلك تجد تسميات "الديمقراطية الليبرالية" و "الديمقراطية الاشتراكية" و"الديمقراطية الماركسية" و "الديمقراطية الشعبية" ([1]) .

ثانياً : مصادر التكوين الفكري والثقافي للبشري

تمهيد :

نرى فى البداية تقديم تعريف موجز عن "البشرى" :

طارق عبدالفتاح سليم البشرى، مفكِّر ومؤرِّخ من أبرز وأهم رموز التيَّار الإخوانى . جدُّه "سليم البشرى" من أسرة فقيرة وكان محباً للعلم، فنزح من قريته الصغيرة بمحافظة دمنهور إلى القاهرة ليلتحق بالتعليم الأزهرى، ثم عمل بالأزهر حتى أصبح شيخاً لجامع الأزهر . ووالده عبدالفتاح تدرَّج فى سلك القضاء حتى أصبح رئيساً لمحكمة الإستئناف .

وُلد "طارق" فى نوفمبر ١٩٣٣، وتخرج فى كلِّية الحقوق جامعة فؤاد (القاهره حالياً) فى مايو ١٩٣٣ . والتحق بسلك القضاء، وتدرج فيها حتى أصبح النائب الأول لرئيس مجلس الدولة . وانتهت ولايته القضائية فى يونيو ١٩٩٨ ([2]).

قام "طارق البشرى" بالتأريخ للحركات السياسية . وكانت أهم كتبه "الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥/ ١٩٥٣ " ونشرت الطبعة الأولى فى ١٩٧٢ . ثم جاء تحوُّله الفكرى فيما أسماه "من العلمانية إلى الإسلام" ؛ ليصدر سلسة كتب تحت عنوان "فى المسألة الإسلامية المعاصرة" حيث تصدَّر بهذه السلسلة الفكر السياسى الإخوانى . ليملأ الفراغ الفكرى والثقافى للتيار الأخوانى ويصبح واحداً من أهم رموزه الفكرية والثقافية .

أما عن المصادر التى أسهمت في التكوين الفكري والثقافي للبشري، فإن هناك أربعة مصادر أسهمت بدرجات متفاوتة من حيث الكم والكيف في التكوين الفكري والثقافي للبشري وهي :

- المناخ الثقافي العام للمجتمع الذي نشأ فيه البشري.
- نظام التعليم الذي سلكه البشري في مراحله المختلفة.
- القراءات الحرة.
- تأثره ببعض أعلام العصر وكبار مفكريه.

---

[1] نفس المرجع ص ٢٢٦ .

[2] مجموعة د. إبراهيم البيومى غانم "تحرير"- طارق البشرى القاضى المفكر – دار الشروق ط١ – ١٩٩٩ ص ٦٥ – ٦٧ .

ومن ثم، فقد عملت المصادر الأربعة للتكوين الفكري للبشري تأثيراتها معاً، وأسهم كل منها بنصيب يصعب تحديده في عملية البناء الفكري له، وفي وضع المعالم الرئيسية لأسس تفكيره ومنهجه في الحياة. وبيانها كما يلي : ([1])

١. المناخ الثقافي العام الذي نشأ فيه "البشري" .

عاش "البشري" منذ تفتح وعيه في الحياة - وخلال الثلاثينيات والأربعينيات وحتى منتصف القرن العشرين- في مناخ ثقافي عام يتمحور حول الكفاح والنضال الوطني للمجتمع المصري في سعيه نحو تحرر البلاد والاستقلال من الاحتلال البريطاني، وكانت أجواء الصراع الدولي والذي بلغ ذروته في الحرب العالمية الثانية تُجسِّد روح العصر . وفي هذا السياق، تَشَكَّلَ المزاج النفسي للمجتمع، وتعمق الشعور بالهوية لدي عامة الناس وخاصتهم، طالما كانت قضية الاستقلال هي قضية الشعب المصري برمته ([2])، يقول البشري : "بعد الحرب كانت كلمة الجلاء تحمل أعذب النغم، عُلِّقت بها الشارات علي الصدور، ونُسجت علي أشرطة الحداد التي كانت توضع علي الأكمام، وهتفت بها المظاهرات، وسقطت تحت وطأتها حكومات وتألَّفت حكومات" ([3]).

وعن أولي دوائر المجال الثقافي الحيوي، في التكوين الوجداني والفكري للبشري فهي : "عائلته"، والتي تميزت بتنوع ثقافي بين أصحاب العمائم وأصحاب الطرابيش، في وقت لم تكن العمائم والطرابيش مجرد أغطية للرؤوس، ولكنها كانت- أيضا- رموزاً لتكوينات ثقافية، وعلامات علي اتجاهات فكرية، فالعمائم للشيوخ ذوي الثقافة الأزهرية، والطرابيش للأفندية خريجي المدارس المدنية الحديثة .

وفي ظل هذين النوعين من الثقافة، حظي "البشري" بثلاثة مستويات ثقافية تمثل ثلاثة أجيال : "الأب والأعمام وأبناء الأعمام"، يستمع إليهم جميعاً ويصغي إلي قصصهم وذكرياتهم، فيأخذ منهم ويتشرب من ثقافتهم، حتى شكَّلوا جزءاً من ذاكرته، وأسهموا في تعميق هذه الذاكرة، وكان الجيل الأول هو جيل شباب مطلع القرن العشرين، والجيل الثاني هو جيل شباب ثورة ١٩١٩م، ثم الجيل الثالث هو شباب الثلاثينيات .

ظهر تأثير المناخ الثقافي العام علي اهتمامات "البشري" الفكرية، في احتلال القضية الوطنية المكان المحوري في وعي "البشري" ووجدانه، في مؤلفاته من

---

[1] مجموعة "تحرير" د. إبراهيم البيومى غانم – طارق البشرى القاضى المفكر – دار الشروق ط١ – ١٩٩٩ ص ٧٦. من خلال لقاءات شخصية بين إبراهيم البيومى وبين طارق البشرى

[2] نفس المرجع ص ٧٧

[3] نفس المرجع ص ٧٧ ـ ٧٨

كتب ودراسات، حتى أنه قال[1] ذات مرة : من يسألني من أنت ؟ أقول له : أنا من أبناء الحركة الوطنية المصرية، ومن هذا الجيل الذي تربَّي في حجر ثورة ١٩١٩م.

١ - نظام التعليم الذي سلكه البشري في مراحله المختلفة :

التحق "البشري" بالمدارس المصرية الأميرية، منذ السابعة من عمره بمدرسة الزيتون الابتدائية في أكتوبر ١٩٤٠م، ثم مدرسة مصر الجديدة الثانوية من عام ١٩٤٤م إلي مايو ١٩٤٩م، ثم كلية الحقوق جامعة فؤاد - القاهرة حالياً- والتي تخرج فيها في مايو ١٩٥٣م. وقد أثرت مواد الدراسة في مراحلها المختلفة، في التكوين المعرفي للبشري، وجاء إعجابه بالتاريخ الذي بدأ في المرحلة الثانوية، مع إعجابه بمدرس المادة الذي كان سلوكه يتسم بالوطنية، بالإضافة للقانون الذي جاء مع التحاقه بكلية الحقوق، وكان لتغلب منهج المقارنة بين مواد القانون القديم والقانون الحديث- فيما درسه البشري- ما أفاده في تعميق رؤيته للأمور، وضرورة النظر إلي الأمور من كل الزوايا المتاحة، كذلك أهمية الموازنة والترجيح بين وجهات النظر المختلفة، وفقاً لمعايير واضحة ومحددة ([2]) .

كذلك كان إعجاب البشري بمادة "الشريعة الإسلامية"، والتي جذبته بدروسها إلي الإسلام، وكيف أنه وضع للمجتمع نظاماً للمعاملات، يقول البشري : "كنت أشعر أن الشريعة الإسلامية ربانية لا يأتيها الباطل، والفقه الإسلامي المتصل بها والمَجْدُول من أحكامها فروعاً وأصولاً من أعظم ما تفتَّقت عنه العقلية الإسلامية، فيما قدمته للحضارة الإسلامية- وكان يوم مذاكرتي للشريعة هو يوم نزهتي" ([3]).

٢ - القراءات الحرة للبشري :

تحتل القراءة الحرة مكانة أساسية بين المصادر التي استقي منها "البشرى" ثقافته، فقد بدأ قراءته الحرة في مكتبات عائلته : "مكتبة والده"، وهى مكتبة قانونية بحكم عمله بالقضاء، وكانت تحتوي أيضا علي بعض الكتب الأدبية، وأنواع أخرى من المعارف، و"مكتبة جده لأمه" وهي مكتبة قيِّمة تحتوي علي كتب فقهية وأدبية كثيرة، و"مكتبة مدرسة مصر الجديدة الثانوية"، وكانت تحتوي علي كتب كثيرة أدبية، وكان يستعير منها، أو يجلس في قاعاتها الفسيحة يقرأ الشعر ويطالع الأدب، و"مكتبة كلية الحقوق" بعد التحاقه بالجامعة، وكانت أهم قراءاته في القانون علاوة علي بعض القراءات في الأدب العربي والفكر الإسلامي .

ثم أصبحت قراءاته أكثر تركيزاً بعد تخرجه في الجامعة، وكانت في مجال عمله القضائي والقانوني، وذلك في عدة مكتبات منها :"مكتبة مجلس الدولة"،

---

[1] نفس المرجع ص ٧٩

[2] نفس المرجع ص ٧٩ - ٨٢

[3] نفس المرجع ص ٨٢

و"مكتبة محكمة النقض"، و"مكتبة نقابة المحامين".. وغيرها، وقد أفادته تلك القراءات في مجال القانون، وعن ذلك يقول[1]: "عشت القانون عيشاً، وأمكن بذلك أن تلين مادته معي وتطوع، ألا ما أقوي الشباب".

ولم يقتصر البشري علي القراءة من المكتبات العامة أو مكتبات الغير، ذلك أن حبه وشغفه بالقراءة، كانا يدفعانه لشراء الكتب القيِّمة . حتى كوَّن "مكتبة خاصة" تحتوي علي ما يقرب من عشرة آلاف كتاب ([2]) .

٣- ـ تأثر البشري ببعض أعلام العصر ومفكريه :

وعن العلماء والمفكرين الذين تأثر بهم البشري في عصره، فقد ذكر ثلاثة:

أولهم : الشيخ "محمد الغزالي"، يرى أن له أعمق الأثر في تكوينه الفكري، وأن أعظم ما في هذا التأثير ؛ أنه مبني علي قاعدة معرفية إسلامية من غير شائبة. قرأ له منذ كان عمره ثمانية عشر عاماً، في السنة الثالثة بكلية الحقوق مثل كتاب "عقيدة المسلم" .

ويحدد البشري مكانة الشيخ "الغزالي" منه فيقول: "هذا شيخي وشيخنا محمد الغزالي يرد موقعه في الجذع من شجرة الفكر السياسي الإسلامي الحديث".

والثاني : "خالد محمد خالد"، وهو من الأعلام الذين عاصرهم البشري، وقد أعجب به، ووافقه في بعض آرائه، وانتقده في بعضها، وكان لمحمد خالد آراؤه واجتهاداته الفكرية والفقهية والفكرية والسياسية، التي كان لها صدي في أوساط مثقفي ذلك العصر، وهو بالنسبة له "رجل موقف، يتكلم بقلب أسد وثبات رجل".

والثالث : الشيخ "جاد الحق علي جاد الحق" شيخ الأزهر، ويري فيه "البشري" مواقفه القوية في الدفاع عن الإسلام، وعن معتقداته، وفي الذود عن حريات الله، وكانت أعظم مواقفه في رأي البشري، موقفه من استقلال الأزهر، وسعيه للنهوض به عملياً وليس بالكلام، كذلك حِرص الشيخ علي الأزهر واستشعاره للمسئولية الكبيرة في المحافظة عليه [3] .

ثالثاً : المفاهيم والأفكار التي اعتنقها البشري بشأن الديمقراطية

يُمكننا تحديد المفاهيم والأفكار التي تُشكِّل أسس ومرتكزات الديمقراطية الليبرالية التي اعتنقها "البشرى"، فيما طرحه في أدبياته في صياغة يغلب عليها الجانب العملي التطبيقي ؛ تبدو في صورة خبرات تاريخية استنتجها من تفاعله مع

---

[1] نفس المرجع ص ٨٤

[2] نفس المرجع ص ٨٢ ـ ٨٥ .

[3] نفس المرجع ص ٨٦ ـ ٨٧

تلك التجربة الديمقراطية المصرية في الحقبة الاستعمارية وسوف نعرض أهم ما قدَّمه فيما يلي :

١ - تعريف "البشري" للديمقراطية :

عرَّف البشري "الديمقراطية" بأنها : "ذلك النظام السياسي الذي رَكَّب الفكر الغربي عناصره التطبيقية، بالصورة التي صارت علامة عليه إلى الآن . وأنها النظام الذي يباهي به الغرب الأمم منذ بلورته إلى يومنا هذا، بحسبانها صيغة تنظيمية فيها، مما يمكن من الرشد ؛ بقدر ما فيها مما يمكن من العدل وهي تعني : شكلا للحكومة يمارس اتخاذ القرار السياسي فيه جمهور المواطنين، بما يسفر عنه ذلك، من رجحان ما تنحاز إليه الأغلبية . وأن الفكرة مع بساطتها الشديدة وعفويتها - بالنسبة لاجتماع كل المواطنين - تُعد تطوراً حضارياً لمفهوم مهم وهو : "اتخاذ القرار من جماعة"، فلا ينتسب لفرد، واتخاذه من أغلبية هذه الجماعة، وهذا المفهوم هو ما يسمى بالديمقراطية المباشرة التي كانت أصل الفكرة ونواتها الأولى، والتي عرفها المجتمع الإغريقي القديم قبل الميلاد بعدة قرون .

وأن "الديمقراطية" في العصور الحديثة تعنى أشكالا للحكم أكثر تعقيداً . فهي تسلِّم "بالقرار الجمعي" المنسوب للجماعة، وبطريقة اتخاذه بالأغلبية ليسري على الجماعة كلها ؛ ولكنها تُضيف العنصر النيابي أو التمثيلي، الذي يُمَكِّن من التطبيق العملي للفكرة الأولى، فَيُمارس المواطنون شئونهم العامة من خلال نواب عنهم يختارونهم مُدداً مُحددة، ويكون النواب مسئولين أمامهم، وهذه هي "الديمقراطية النيابية"، ثم ترد "الديمقراطية الدستورية" حيث تمارس سلطة الأغلبية في إطار ضوابط يضعها الدستور، ويرسم جملة من هيئات عامة تضمن فكرتي "توزيع السلطة" و"تداولها"، عبر العديد من القنوات التي يتكون منها العمل العام . ثم أُضيف إلى هذا كله عدد من العناصر الأخرى، تزيد أو تنقص وتتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[١] .

٢ - جوهر ووظيفة الديمقراطية عند البشري :

جوهر "الديمقراطية" يتحدد في كونه : " أسلوبا للتنظيم السياسي، يضمن حكم الشعب نفسه بنفسه" . أما "الحريات الفردية" وضماناتها، فإنها تُمثِّل المناخ الذي يكفل "للتنظيم الديمقراطي" فاعليته، حيث تُعتبر واحدة من شروط البناء الديمقراطي، وليس البناء ذاته، وأن ضمان هذه الحريات مُعلَّق ومُرتبط وجوداً وعدماً، بقيام هذا البناء الديمقراطي .

---

[١] طارق البشرى – منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي _ دار الشروق ط٢-٢٠٠٧ ص٩

ويرى البشري أن في مقولة : "المسألة الدستورية"، أنه جرى التعبير عنها بمعنى:" أن الجدوى من الدستور ليس فيما يتضمنه من حريات ؛ بقدر ما أنها وثيقة تُقيِّد من سلطة الحكم الفردي المطلق، وتُخضِع أجهزة الدولة لسلطات الهيئات النيابية المنتخبة" ؛ واعتبر أن ذلك دليل قاطع على صحَّة رأيه هذا .

وعن وظيفة "الديمقراطية" فقد حددها "البشري" في وظيفتان :

الأولى : أنها ظهرت كمطلب تُمليه الضرورة الحيوية، ويدلل على ذلك فيما يحسبه أن : "حراكاً سياسياً ظهر جلياً في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧م، تجلَّى في مطلب "الديمقراطية" الذي كان موجهاً ضد السلطة السياسية للزعيم "جمال عبد الناصر" ؛ بالرغم من أن هذه السلطة قد اتخذت من الخطوات الجادة ما يُعيد بناء القوات المسلحة المصرية، لطرد العدو الصهيوني من أرض الكنانة[1].

الوظيفة الثانية للديمقراطية : "إشاعة المناخ المناسب لبلورة القوى والتيارات الوطنية والشعبية المختلفة، فضلا عن إشاعة المناخ المناسب للتحاور والتداول بين هذه القوى والتيارات .

ويضرب البشري مثلا بفترة الاحتلال، فإن التآخي بين القوى والتيارات المعادية للاستعمار قد تطلب وجود "الديمقراطية"، لأنه تآخٍ يفيد اعتراف عدد من القوى والتيارات بعضها ببعض، وتعاونها وتداولها في نطاق سياسات عامة واحدة، رغم ما يقوم فيما بينها من اختلافات، طالما لا يملك أياً منها سلطاناً حاسماً على الآخ، ويوضح البشري فكرته هذه بأن "الديمقراطية" ليست مجرد حق يمنح لفرد أو جماعة في التعبير عن رأيه أو موقفه اعتسافاً ؛ ولكنها – وهذا هو الأهم – مناخ لازم لشيوع العقلانية والرشد والقدرة على امتلاك الزمام بالفهم الواقعي للظروف المحيطة (٢)، وأنه ليس أضمن لقيام التعايش من "قدرة" كل جماعة على بلورة فكرها وموقفها بلورة واضحة، ومن قدرتها على استطلاع الفكر والمواقف المبلورة لغيرها، في إطار من الضياء، يرى فيه كل فرد نفسه كما يرى غيره (٣) .

٣ - رؤية "البشرى" للنظام السياسي الديمقراطي :

يرى "البشرى أن النظام السياسي الديمقراطي الغربي هو أكثر الصيغ التنظيمية ملائمة لحل الصراعات والخلافات الاجتماعية، ولضمان التغيير في المجتمع بالأسلوب السلمي، وأن هذا النظام يضمن إمكانية تبادل السلطة وتداول الحكومات بين القوى المؤثرة في المجتمع تحقيقا للتوازنات وتصحيحا للأوضاع والسياسات، وكل ذلك يجرى على اتصال بالرأي العام .

---

[1] نفس المرجع ص٢٥١

[2] نفس المرجع ص ٢١٥

[3] طارق البشرى – دراسات في الديمقراطية المصرية _ دار الشروق ط١ – ١٩٨٧ ص١٤٣.

كما أن التفوق والتميز الذي يبدو في نمط النظام السياسي الديمقراطي الغربي، باعتباره نمطاً مطلقاً ومثالياً ؛ مرهونا بأوضاع القوى الاجتماعية الفاعلة التي تحكم المجال السياسي .

ولما كانت نظم الحكم – في كل مرحلة من مراحل التاريخ – تمثل صيغة لتنظيم العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع، فإن الاستقرار النسبي لهذا النظام – في أي مرحلة تاريخية – يقوم على نجاح هذه الصيغة في إحداث درجة من درجات التوازن في العلاقات بين القوى الأساسية الفاعلة في المجتمع .

ويدلل البشري على هذه المسألة، بأن نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي الذي ساد في المجتمعات الغربية، جاء كأكثر الصيغ استيعابا للقوى الأساسية في المجتمعات الغربية، وكذلك أكثرها مرونة وقدرة على التغيير لإحداث التوازن بين هذه القوى الأساسية، وتعديل العلاقات بين بعضها البعض .

ويوضح البشري كيف أن قدرة هذه الصيغة على الاستيعاب، هي قدرة نسبية، وأن المرونة في التغيير أيضاً لها حدود ومدى لا يمكن تجاوزه، ومن ثم فإن هذا النظام مرهون في قيامه واستمراره على وجود تلك القوى الأساسية الفاعلة التي قام عليها النظام، بما يعني أن ظهور قوة سياسية أو اجتماعية جديدة فاعلة أو نمو أو ضمور إحدى القوى السابقة نمواً أو ضموراً ؛ يُخل بالأساس الذي قام عليه هذا التوازن – أو غير ذلك مما يُحدث تغييرا جوهريا في ميزان القوى الأساسية الفاعلة في هذا المجتمع – الأمر الذي يُحدث - تبعاً لذلك - اختلالا جسيما في هذه الصيغة، ومن ثم يفقد النظام – بالضرورة - فاعليته وكفايته . وفى ذلك يشير "البشري" إلى أن تعرُّض المجتمع الذي يحكمه نظام ديمقراطي ليبرالي لهزات سياسية أو اجتماعية عنيفة، يؤدي إلى اختلال صيغة التوازن في العلاقات السياسية الاجتماعية، الأمر الذي يُحوِّل النظام إلى نقيضه، ويضرب البشري مثلاً بما حدث في "ألمانيا" بظهور النظام النازي؛ عندما تقوَّض نظام "جمهورية فايمر الليبرالي الديمقراطي" – بسبب آثار هزيمة الحرب والأزمة الاقتصادية عام ١٩٣٠م. وكذلك ما حدث في "إيطاليا" بظهور الفاشية فيها في عشرينات القرن الماضي [١] .

٤ - رؤية "البشرى" للأحزاب السياسية :

"الأحزاب السياسية" في الفكر السياسي الغربي – الذي ينتهجه البشرى - هي مُكون أساسي من مكونات النظم السياسية الديمقراطية .

ويُعرِّف البشري الحزب السياسي في المفهوم الغربي بأنه : " إتحاد مجموعة من المواطنين يتفقون على مبادئ محددة، على تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية

---

[١] نفس المرجع ص ٢٨ – ٣٠ .

وذلك من خلال تكوين كيان تنظيمي يجمعهم، وينظم جهودهم المشتركة للسعي للوصول للحكم، كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف" (١).

ويؤكد البشري على الوظيفة الرئيسية للأحزاب، والتي تتعلق بالسياسات الداخلية، ومنها التنافس فيما بينها في عرض برامجها السياسية على الرأي العام الذي يقوم بالمفاضلة والاختيار، وفي هذا الجانب، فإن أفضل صورة في النظام الديمقراطي الليبرالي من ناحية انسجام النظام واستقراره تكون في حالة ظهور حزبين سياسيين فقط يتسيدان المجال السياسي ويمثلان قوتان سياسيتان رئيسيتان ؛ حيث تدور آليات النظام في إطار تداول السلطة بين قوتين سياسيتين فقط، والتغيير يجرى بالتبادل بينهما، فيتبادلان المواقع بين "حُكم ومعارضة" ويسمى "نظام الحزبين" . أما في حالة ظهور أكثر من "حزبين سياسيين" في المجال السياسي ؛ فإن استقرار النظام السياسي يتوقف على قُدرة عدد من الأحزاب على تشكيل ائتلاف، يمكنها من تشكيل حكومة، تحصل على أكثر من نصف مقاعد الهيئة التشريعية، وقد ظهر أن مسألة الائتلافات بين الأحزاب هو أمر من الصعب استمراره عملياً من واقع تجارب الشعوب الغربية . ومن ثم، فإن إدارة النظام الديمقراطي الليبرالي في حالة تعدد الأحزاب إلى أكثر من حزبين، يضطرب ويُصبح النظام غير مستقر إلى حد الإنذار بالانهيار . ومن ثم، فإن النظام السياسي الغربي يعمل أكفأ ما يعمل، عند قيام حزبين أساسيين، لأنه مصمم على أساس ثنائية "الحكومة والمعارضة"، وهو يضطرب في التطبيق عند وجود كثرة عددية من الأحزاب المتقاربة القوى، كما أسلفنا .

وفي حالة عدم ظهور- في المجال السياسي- سوى حزب واحد . يوضح البشري أن هناك نوعان متباينان تحت اسم : "الحزب الواحد" :

النوع الأول : هو الحزب الذي أوضحته أدبيات الفكر السياسي الغربي بأنه الحزب الذي ينشأ في نظام يمنع المواطنين من حق تكوين أحزاب أخرى خلاف ذلك الحزب الواحد، ومثال ذلك في النظرية الديكتاتورية الفاشية أو الشمولية .

والنوع الثاني: يطلق عليه "البشري" اسم "الحزب الجامع"، ويعني به : أن ظهور هذا الحزب الواحد "الجامع"، غير مانع من ظهور حزب آخر، الأمر الذي يؤكد على حرية المواطنين في إنشاء ما يشاءون من أحزاب سياسية أخرى، ولكن الأوضاع السياسية والاجتماعية قد أسفرت على ظهور حزب واحد - مثلما هو قائم في نظام الحزبين، حيث لا يكون هناك ما يمنع المواطنين من إنشاء ما يحلو لهم من أحزاب، إلا أن الأوضاع السياسية والاجتماعية لم تأت إلا بحزبين سياسيين كبيرين

---

[1] منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي – مرجع سابق ص ٢٨ ،

يتبادلان السلطة فيما بينهما - ويدلل البشري على الحزب الجامع، بحزب "الوفد" الذي ظهر في مصر أبان ثورة ١٩١٩ (١) .

٥ - القرار الجمعي كنموذج تنظيمي عند البشري :

تبنَّى "البشري" فكرة "القرار الجمعي" كنموذج تنظيمي، في مقابل "القرار الفردي" النموذج التنظيمي الآخر كتب البشرى : "لقد وقفت طويلا عند أسلوب القرار الجمعي كنموذج تنظيمي، أن يصدر القرار لا من فرد واحد، وأن ينسب لا إلى فرد واحد، وإنما هو يصدر من جماعة تلتقى عليه، ولا يصدر ولا يقوم بغير ذلك . ثم هو لا ينسب إلا إلى هذه الجماعة، ولا ينسب إلى أعيان أفرادها، ولأن الجماعة لا تجمع دائماً، ولا تجمع غالباً، لاختلاف وجوه النظر، فإن القرار يصدر بالغلبة العددية "أي الكثرة"، ثم ينسب إلى الجماعة كلها، بحسبانها صادرة منها بعامة، وهذه أول ركيزة للتكوين المؤسسى للجماعة .. فالجماعة لم تعد مجرد عدد أفراد، إنما صار بها وجود يتميز عن أعيان أفرادها، وهذا يقتضى تجريد "الهيئة" كتكوين مؤسس من أشخاص تكوينها .. (٢) .

ويضيف البشرى : "ومن جهة ثانية، فمتى قلنا بصدور القرار بالغلبة العددية – والغلبة هنا للكثرة أي تقاس الغلبة بالعدد – فقد يقتضى ذلك منا أن تتمثل الأشخاص أعداداً، لأننا نعد ولا نزن، وهذا يقتضى تجريد الأعداد عن أشخاصها، والتجريد يقتضى المساواة بين المعدودين، وهذه الخاصية من أحجار زاوية البناء المؤسسى أيضاً" (٣) .

ومع توضيح "البشري" لسلبيات القرار الفردي، وحيث مثَّله فيما كان يحدث قديماً "بمجالس فرعون وبلقيس والنمرود" و"مجالس القياصرة" و"مجالس معاوية" .. إلخ، وأن هذه المجالس – مع أهميتها- لا تتجاوز تبادل الرأي واستطلاع المواقف؛ إلا أنه وَضَّحَ أيضاً أن هذه السلبيات ليست في صورة مطلقة، ولكن يُحتمل أن يتوفَّر فيها الرشد حيث يقول :

" إن القرار الفردي لا يعني استبداداً بالرأي، وعزله عن الآخرين، إن القرار الفردي يمكن أن يصدر عن مشورة، والمشورة والاجتماع بالآخرين واستطلاع رأيهم وتفهم أوضاعهم وغير ذلك، هو مما يوفر الرشد في القرار، ولكنه لا ينفي فرديته "(٤).

---

[1] نفس المرجع ص ٣١ – ٣٢ .

[2] نفس المرجع ص ١٤

[3] منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي _ مرجع سابق ص ١٤ – ١٧ .

[4] نفس المرجع ص ١٤.

٦ ـ رؤية "البشرى" للدستور :

وضع البشري مفهومه للدستور، في إطار تطبيقي عملي في دستور ١٩٢٣م، وكان مغزى البشري من هذا الطرح العملي هو محاولة توضيح أن أي ظاهرة سياسية مثل الدستور، يرتهن شكلها ومضمونها على الواقع الاجتماعى التاريخي – "السياق" – أى الظروف والأوضاع التاريخية بكل أبعادها، الذي أنتجه . بما يعني : أنه لا يمكن فهم هذا الدستور فهما صحيحاً، إلا في إطار ذلك السياق التاريخي الذي أنتجه، وباعتباره تجربة تاريخية لها خصوصيتها، ونستطيع استنتاج بعض الأفكار التي طرحها البشري والتي تضع أطراً للأسس النظرية والفكرة الفلسفية التي يبنى عليها الدستور في الآتي:

- **لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع ؟**

يؤكد البشري على أن المسألة الأساسية فى أى دستور هي : "مسألة السلطة"، أى : تحديد لمن تكون السلطة فى حكم المجتمع . والدستور هو الوثيقة السياسية التى تحدد ذلك بما تُنشئه من مؤسسات للحكم وتنظيم لسلطات الدولة، ومن حيث طريقة التكوين ونوع الوظائف ورسم العلاقات، وبجوار هذه المهمة الأساسية، تأتي الأحكام المتعلقة بالمبادئ العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، وحقوق الافراد، أي أن الدستور هو الوثيقة السياسية التي تحدد لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع، ويعتقد أنه مرجعية الأمة فى تحديد صاحب السلطة السياسية الفعلية في البلاد، ومن ثم ففى قراءتنا لأي دستور يُمكننا معرفة هذا الأمر من خلال التعرَّف على الأبنية المختلفة التي تُجسِّم السلطة السياسية، والمؤسسات التي تُدير حكم الدولة، وتحدد وظائفها، وترسم العلاقات بين بعضها البعض، وتقرر القيم والمبادئ السياسية للمجتمع، التى تتحدد طبيعتها الاجتماعية في ظروف تاريخية محددة . حتى يكون الإدراك والفهم الكامل للمضمون والمعنى السياسي لكل ما نص عليه الدستور فيما أوردناه ؛ مما يُمكِّننا تلقائيا من استنتاج : لمن هوية هذا التوجه السياسي في نصوص الدستور ؟ أو بتعبير البشري : "تعيين الجهاز الدافع للنشاط العام لهذه "المؤسسات"، أى لمن تكون السلطة في حكم المجتمع ؟

ثم حاول تأكيد فكرته بما جاء بدستور ١٩٢٣ م، والذي نص على أن الأمة هي مصدر لجميع السلطات : بأن الدستور قد أنشأ المؤسسة التي تُجسِّد هذا النص، وذلك في برلمان من مجلسين " النواب والشيوخ "، وأن "مجلس النواب" يُنتخب جميعه بالاقتراع السري المباشر، كذلك نص دستور ١٩٢٣ م على تولّى "الملك" السلطة التشريعية، بالاشتراك مع مجلسي "النواب والشيوخ" . على ألا يُعمل بهذه القوانين ؛ إلا بعد تصديق "الملك" وإصداره لها، بالإضافة إلى تخويل الدستور "للملك" حق الاعتراض على القوانين التي يقرها البرلمان .. إلخ، بالإضافة إلى أن الدستور قد أناط "بالملك" السلطة التنفيذية، على أن تستمد الوزارة شرعية وجودها

من مجلس النواب، علاوة على أن الدستور أعطى لمجلس النواب حق سحب الثقة من الوزارة فيسقطها، وفي نفس الوقت أعطى" للملك" حق حل مجلس النواب، حتى نصل في النهاية إلى الإدراك والفهم الكامل لنصوص دستور ١٩٢٣م، والذى يحدد بصورة قاطعة جازمة لا لبس فيها، هوية صاحب التوجيهات السياسية بشأن السلطة في هذا الدستور . وفى هذا المثال يجيب البشرى على التساؤل : لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع فى الحقبة الاستعمارية، استناداً إلى دستور ١٩٢٣م بأنها كانت تدور حول محورين :

- الأمة : ويمثلها في الدستور مؤسستي البرلمان : " النواب والشيوخ " .
- الملك : ويمثل قوى الاستبداد والرجعية .

وطرح البشري مقارنة – لتوضيح هذه الجزئية – مع ما جاء في دساتير دولة يوليو ١٩٥٢ م، حيث كانت السلطة متوحدة في محور واحد، عبَّر عنها مجلس قيادة الثورة، ثم تركزت في رئيس الجمهورية، بمعنى أن : جميع مؤسسات الحكم وأجهزة الدولة ومؤسساتها – فى دساتير نظام ٢٣ يوليو - دارت حول هذا القطب الثابت وحده [١] .

تعيين المحور الذي ستدور عليه مؤسسات الدولة عند إنشاء الدساتير :

يؤكد البشري أن أهم الأسس التي يجب تحديدها عند إنشاء أى دستور هي : تعيين المحور الذي ستدور عليه مؤسساته المختلفة، وذلك باعتباره إنعكاس لتوازن القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية، وضرب مثلاً من واقعنا التاريخي في دستور ١٩٢٣م، والذي كان يدور على محورين هما : "القوى الوطنية والملك"، وأن ذلك جاء انعكاسا للواقع التاريخي لهذه المرحلة التاريخية، ذلك فيما يحسبه أن موازين القوى السياسية - في ذلك الوقت- كانت بين الجماهير من جانب، والقوى الحاكمة الممثلة في الملك من جانب آخر لم تكن قد رجحت بشكل حاسم لصالح أحد الطرفين، فجاء هذا الدستور يعكس هذا الوجود المزدوج لقوتين متصارعتين، وجاء ذلك على خلاف دساتير ثورة يوليو ١٩٥٢م حيث دارت جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها حول قطب واحد ثابت هو : مجلس قيادة الثورة، ثم بعد ذلك "رئيس الجمهورية"، وجاء ذلك ليعكس انفراد قوة واحدة بالسلطة والمجال السياسي [٢] .

---

[١] دراسات في الديمقراطية المصرية – مرجع سابق ص ٤٤ .

[٢] نفس المرجع ص ٢٢١ .

- **تشكيل لجنة إعداد الدستور :**

تعرض البشرى لمسألة تشكيل لجنة إعداد الدستور فى مثال عملى وهو : دستور ١٩٢٣م، وقد ركَّز على أهمية الظرف التاريخي المحيط بنشأة الدستور، وتأثيره على إجراءات إعداد الدستور بما يضمن تأسيسه في إطار توجه سياسي معين، وكان أهم الإجراءات التي تضمن هذا الأمر هو : وضع معيار اختيار أعضاء اللجنة، بما يضمن قيامهم بإنشاء الدستور في الإطار المحدد، حسب رغبة وتوجه القوى السياسية المهيمنة وصاحبة اليد الطولى في ذلك الظرف التاريخي، وكان الظرف التاريخي يتمثل – فيما يحسبه البشرى- فى أن الصراع بين ثورة ١٩١٩ م وأعدائها لم يكن قد انحسم بعد، وأن أصداء هذا الصراع بين الطرفين المتصارعين انعكس على الجو العام والمناخ الذي يحيط بكل ترتيبات إعداد الدستور . حيث وضع "الملك" صاحب السلطة الشرعية – فى رؤية البشرى - والمؤيد من الاحتلال، معيار اختيار لجنة إعداد الدستور، ليكون اختيار أعضاء هذه اللجنة من أعضاء بوصفها الهيئة التي تمثل الأمة تمثيلاً رسميا !! . بالإضافة إلى عدد من الأعيان ممن أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة في البلاد، بالإضافة إلى أن الإستقطاب الحاد في المجتمع المصري في ذلك الوقت، والصراع الدائر بين الفريقين، قد انعكس على النظرة الموضوعية – للمجتمع المصرى – بشأن تشكيل لجنة إعداد الدستور، في صورة انقسام في الرأي ما بين فريق مؤيد لتشكيل اللجنة وآخر معارض لهذا التشكيل . وكان الفريق المعارض هو "تيار الحركة الوطنية الديمقراطية الذي يقوده " الوفد "، حيث هاجم اللجنة التشكيل بضراوة، وقاطعها رافضا الاشتراك فيها، وأسماها "سعد زغلول" "لجنة الأشقياء"، هنا يأتي المغزى من أهمية التجربة التاريخية التي عرضها البشري، ذلك أن تجارب الشعوب ونتائجها هي الأساس الذى تقوم عليه النظريات السياسية، باعتبار صعوبة إجراء التجارب الإنسانية ؛ لإثبات صحة أو خطأ أي نظرية سياسية (١) .

٧ - **فكرة تحويل الثورة إلى حركة إصلاح :**

كشف البشري عن أحد أساليب إنهاء الثورات الشعبية، ألا وهو : تحويل الثورة إلى حركة إصلاح جزئية، واستدل على ذلك بما تم مع ثورة ١٩١٩م، حين تم إنهاء الثورة بتحويلها إلى حركة إصلاح جزئية على يد "الوفد"، ذلك أن عملية دخول الوفد باعتباره القائد والمهيمن على الحركة الوطنية - وقائد ثورة ١٩١٩م – في النظام السياسي للدولة، بتشكيل حزب سياسي، وممارسة العمل العام في المجال السياسي، والاشتراك في الانتخابات للمنافسة على السلطة - قبل تغيير الهيكل العام للنظام، وقبل أن يكون لها على أجهزة الحكم سيطرة حاسمة هو الأمر الذي تسبب

---

[1] نفس المرجع ص ٥٩ – ٧١ .

فى تحويل الثورة إلى حركة إصلاح جزئية وإنهاء فعالياتها، وإعادتها إلى حظيرة الدولة، لتُقدِّم فروض الولاء والطاعة للسلطة الحاكمة ونظامها السياسي الذي ثارت عليه قبل أن تنجح في تغيير الهيكل العام لنظام الحكم بإزاحة " الملك " ونظامه الملكي الفاسد والسيطرة على أجهزة الحكم سيطرة كاملة، ومن ثم، يكون "الوفد" قد أنهى الثورة قبل أن يحسم معركته التي بدأها ".

ويحسب البشري أن هذه المسألة كانت منبع إزدواجية السلطة، أى قيام السلطة على محورين – كما أشرنا سابقا – فطالما أن ثورة ١٩١٩م قد تم إنهاؤها قبل أن تنحسم معركتها لصالح أي من الطرفين : قوى الحركة الوطنية "الأمة" أو قوى الاستبداد "الملك" . فكان ولا بد أن تنقسم السلطة فيما بينهما، وهو ما عَبَّر عنه بازدواجية السلطة، وصنع أسباب للصراع بينهما [١]

---

[١] دراسات في الديمقراطية المصرية – ص ٩٠ .